" قياس أثر تطبيق الشمول المالي علي دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتحسين أداء الموازنة الالكترونية في مصر"

د. مبروك محمد السيد نصير*

(*) د. مبروك محمد السيد نصير: دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة ـ جامعة المنوفية ، ٢٠١٨م، مدرس محاسبة – بالمعاهد العليا للعلوم الإدارية، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة حيث له العديد من الأبحاث العلمية المنشورة في مجال المحاسبة المالية والمراجعة والضرائب، وله العديد من المشاركات البحثية أيضاً في المؤتمرات العلمية المتخصصة في المجالات المحاسبية المختلفة.

Email: m.nosir2010@yahoo.Com

ملخص البحث

تدور الدراسة حول الشمول المالي ومدي أهميته في تطوير آليات الأداء بالموازنة العامة للدولة وفق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر، حيث إن تطبيق نظام (GFMIS) بالموازنة الالكترونية يعمل علي إحكام الرقابة المالية في عمليات الصرف وترشيد الإنفاق العام بالجهات الإدارية للدولة. وتحاول الحكومة الاستفادة من سياسة الشمول المالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو الموازنة الإلكترونية، لتفعيل دور الرقابة المالية وتقييم وضبط أداء الحكومة من خلال نظام المعلومات المالية الالكتروني لتطوير الأداء المالي بالجهات الإدارية للدولة وتخفيض العجز القائم في الموازنة العامة للدولة.

ونظراً للقصور والعجز الدائم في أداء الموازنة العامة تم إجراء الدراسة التطبيقية لسلسلة زمنية مكونة من عشر سنوات للبيان المالي للموازنة العامة لمصر للفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى الموازنة التقديرية لفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢، من خلال معدلات وقيم بيانات الإيرادات العامة والمصروفات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة، بهدف قياس الفروق الجوهرية لتطبيق الشمول المالي علي دعائم الموازنة الالكترونية لتطوير أداء الموازنة العامة للدولة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلي انه يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة لترشيد النفقات العامة للدولة ولتقليل عجز الموازنة العامة للدولة لتحسين أداء الموازنة العامة للدولة في ظل تطبيق الموازنة الالكترونية حالياً في مصر. ولكنها مازالت تتطلب المزيد من التحول التكنولوجي وبخاصة في النظم الخاصة بالإيرادات العامة نظراً لعدم اكتمال منظومة الشمول المالي بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة. وأوصت بضرورة استخدام التكنولوجيا المالية والوسائل الالكترونية ضمن منظومة الشمول المالي تحت رقابة وتنفيذ وزارة المالية المصرية.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي؛ الموازنة الالكترونية؛ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

Abstract

The study revolves around financial inclusion and the extent of its importance in developing performance mechanisms in the state's general budget according to the Government Financial Information Management System (GFMIS) in Egypt, as the application of the GFMIS system in the electronic budget works to tighten financial control in exchange operations and rationalize public spending in the state's administrative authorities. The government is trying to take advantage of the policy of financial inclusion by using information technology in the transition towards an electronic budget, to activate the role of financial control and to evaluate and control the government's performance through the electronic financial information system to develop the financial performance of the state's administrative authorities and reduce the deficit in the state's general budget.

In view of the insufficiency and permanent deficit in the performance of the general budget, the applied study was conducted on a ten-year time series of the financial statement of the general budget of Egypt for the period from 2012/2013 until the estimated budget for the period 2021/2022, through the rates and values of the statements of public revenues, public expenditures and the state's general budget deficit , with the aim of measuring the essential differences for the application of financial inclusion on the foundations of the electronic budget to develop the performance of the state's general budget in Egypt.

The study concluded that there are fundamental differences for the application of financial inclusion on the pillars of the Government Financial Information Management System (GFMIS) with regard to rationalizing the state's public expenditures and reducing the state's general budget deficit to improve the performance of the state's general budget in light of the current application of electronic budgeting in Egypt. However, it still requires more technological transformation, especially in the systems of public revenues, due to the incompleteness of the financial inclusion system for the components of public revenues. It recommended the need to use financial technology and electronic means within the financial inclusion system under the supervision and implementation of the Egyptian Ministry of Finance.

Keywords: financial inclusion; electronic balancing; Government Financial Information Management System (GFMIS).

مقدمة

تعكس المحاسبة الحكومية النظام المالي للجهاز الإداري للدولة للتأكيد علي أهمية الموازنة العامة للدولة في تطوير آليات العمل والأداء الحكومي، حيث إن الاهتمام بتطوير المحاسبة في القطاع الحكومي يكون أحد أهم الأدوات الفاعلة في زيادة الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة وتراجع عجز الموازنة العامة للدولة. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين اتجهت دول العالم نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية، وهو ما يمثل تحولا في ثقافة تنفيذ العمل الحكومي وينعكس علي جودة وكفاءة أداء الوحدات الحكومية وبناء نظام للمعلومات المحاسبية يتماشى مع الأسلوب الجديد لإدارة المؤسسات الحكومية من خلال أنظمة متكاملة متعددة. (Al-kasswna ،2012)

وإن نظام المحاسبة الحكومية بشكله التقليدي لإعداد الموازنة العامة للدولة يواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بقياس أداء الموازنة العامة للدولة، وما يسفر عنه من محدودية الموارد والإيرادات العامة والإنفاق المتزايد علي النفقات العامة والعجز الدائم في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلي الفجوة الرقمية الواقعة عند القيام باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات نظم الموازنة العامة للدولة. ومما لا شك فيه إن التحول نحو الموازنة الإلكترونية سيؤدي إلى نتائج تتطلب بالضرورة تطوير الحكومة نظام المعلومات المحاسبية بما يتماشى مع الأسلوب الجديد لإدارة المؤسسات الحكومية والرقابة الفعالة على إدارة المال العام.(Al-kasswna, R. O, 2012, PP.30) وان تطبيق الشمول المالي واستخدام الطرق المميكنة والإلكترونية من خلال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يساهم في زيادة إيرادات وموارد الخزانة العامة للدولة وأيضًا ترشيد المصروفات والنفقات العامة.

وإن التطور الدائم في مجال تكنولوجيا المعلومات يشكل تحديا كبيراً في نظم المعلومات الحكومية، فظهور العديد من المداخل التكنولوجية والتطبيقات الالكترونية في قطاع الحسابات المالية الحكومية يشكل مدخلاً حديثاً في إحكام الرقابة وضبط الأداء المالي. وتعتبر قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية العامة أمرًا محوريًا لقدرتها على تقديم الخدمات المالية من خلال نظم معلومات الإدارة المالية (FMIS) والذي يعد من بين أساسيات دعم إدارة الموازنة للقطاع العام وحساب الخزانة والدين العام. (Uña. G & Carlos. P, 2015)

١. مشكلة الدراسة

تواجه مصر مشكلة دائمة تتمثل في عدم كفاية الموارد المتاحة من الإيرادات العامة لمقابلة الاحتياجات العامة إلي جانب تفاقم النفقات العامة وعدم توافر وسائل الرقابة المانعة لحدوث العجز القائم بالموازنة العامة للدولة، كما أن هناك فجوة رقمية ناتجة عن عدم اكتمال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات نظم الموازنة العامة للدولة، مما يتطلب قياس الفروق الجوهرية للشمول المالي علي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS). حيث أكد (بدوي، ٢٠١٩) علي أن من معوقات ومصاعب تنفيذ ومتابعة الأداء الحكومي نقص المعلومات لضعف نظم المعلومات المالية الحكومية المطبقة عادة في الدول النامية.

ويرجع ذلك إلي أن المحاسبة الحكومية لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية التي تتضاعف معها أوجه القصور مما يشكل عائقاً أمام فاعلية وكفاءة الحكومة الإلكترونية، لذلك من الضروري تطوير طريقة تشغيل بيانات المحاسبة الحكومية التي تحقق كفاءة وفعالية نظام المعلومات الحكومي في ظل الحكومة الإلكترونية. (Al-kasswna, R. O, 2012, PP.31) وهذا يتطلب الانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية الغير مترابطة، واستبدالها بنظام معلومات محاسبية حكومي موحد و متكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والممارسات الفضلى في هذا المجال. (الشبل، ٢٠١٣) حيث إن الحكومة تقوم بإعداد الموازنة بناء على تقديرات بها نقاط ضعف خاصة عند الإعداد والاستخدام، نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات مالية موحدة لدعم عمليات إدارة القرارات المالية الحكومية، وصعوبة عمليات الرقابة على مراحل الإعداد للموازنة والتجهيز وتنفيذ الموازنة. (AlMurtada، 2016،pp 245)

ومما سبق تتضح الفجوة البحثية في القصور والعجز الدائم في الموازنة العامة للدولة نتيجة تطبيق موازنة البنود والاعتمادات، الأمر الذي يستوجب إحداث التغيير بشكل تدريجي نظرا لصعوبة التحول الكامل للموازنة الالكترونية في إدارة الموازنة العامة للدولة، مما يتطلب استخدام وسائل الشمول المالي في التطبيقات المالية الحكومية الحديثة التي تضمن التحول التدريجي إلى موازنة البرامج والأداء وتغيير طريقه الأداء في الموازنة من الطريقة التقليدية إلى

الطريقة الحديثة وتطبيق الموازنة الالكترونية في ظل دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

لذلك تحاول الدراسة قياس الفروق الجوهرية للشمول المالي علي برامج التحديث المميكنة للأنظمة المالية الحكومية، وذلك من خلال الإجابة علي التساؤلات البحثية الآتية:-

١. هل هناك فروق جوهرية للشمول المالي علي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة لزيادة الإيرادات العامة للدولة بالموازنة الالكترونية في مصر؟
٢. هل هناك فروق جوهرية للشمول المالي علي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة لترشيد النفقات العامة للدولة بالموازنة الالكترونية في مصر؟
٣. هل هناك فروق جوهرية للشمول المالي علي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة بالموازنة الالكترونية في مصر؟

٢. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من إتباع أساليب علمية حديثة تعتمد علي تكنولوجيا المعلومات في تطوير الفكر المحاسبي حول إعداد الموازنة العامة للدولة، كمدخل محاسبي حديث لتحسين وتطوير نظام الحسابات الحكومية والمعلومات المحاسبية الحكومية التي يتم تشغيلها إلكترونيًا في بيئة الحكومة الإلكترونية، في ظل ندرة الدراسات التي تعبر عن الموازنة الالكترونية للدولة المصرية. بينما تتضح الأهمية العملية للدراسة من ارتباط موضوع الدراسة بأهمية تطبيق الشمول المالي في تهيئة البيئة التكنولوجية وإنشاء قاعدة بيانات رقمية متكاملة، تساهم في دعم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بالموازنة الالكترونية في مصر كمنهج تكنولوجي حديث، مما يعمل علي الاستخدام الأمثل للموارد والتخصيص المناسب للاستخدامات، وترشيد الإنفاق العام لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال تقديم رؤية علمية حديثة لوزارة المالية المصرية عن أداء الموازنة العامة ونظم التحول إلي الموازنة الالكترونية.

٣. أهداف الدراسة

تسعي الدراسة نحو تحقيق الأهداف الآتية:-

١. التعرف علي الشمول المالي ومساهمته في توفير معلومات مالية تدعم آليات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في زيادة موارد الإيرادات العامة للدولة في مصر.

٢. الأخذ بنظام الشمول المالي على المستوي العام والاستفادة به في بناء دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لترشيد النفقات العامة للدولة في مصر.
٣. إظهار أهمية تطبيق الشمول المالي في توفير قاعدة بيانات متكاملة لدعم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.
٤. دعم آليات تطبيق ركائز الشمول المالي نحو التحول إلي الموازنة الإلكترونية لتحسين أداء الموازنة العامة للدولة في مصر.

٤. فروض الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفروض التالية:

الفرض الأول: لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لزيادة الإيرادات العامة للدولة في مصر.

الفرض الثاني: لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لترشيد النفقات العامة للدولة في مصر.

الفرض الثالث: لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير جوهري لركائز الشمول المالي التي تعكسها قيم الإيرادات العامة علي تحسين أداء الموازنة العامة للدولة في مصر.

٥. حدود الدراسة

تتناول الدراسة سلسلة زمنية مكونة من عشر سنوات للبيان المالي للموازنة العامة لمصر للفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى الموازنة التقديرية لفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢، من خلال معدلات وقيم بيانات الإيرادات العامة والمصروفات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة بهذه السلسلة الزمنية وتقسيمها إلي جزأين الأولي: الفترة قبل البدء في تطبيق الشمول المالي بموازنات (٢٠١٣/٧ حتى ٢٠١٧/٦)، والثانية: الفترة بعد البدء في تطبيق الشمول المالي (٢٠١٨/٧ حتى ٢٠٢٢/٦) لقياس الفروق الجوهرية بين الفترتين.

٦. منهجية الدراسة

تعتمد الدارسة علي المنهج الاستنباطي للتعرف علي الشمول المالي والموازنة العامة للدولة ومتابعة تطورها وصولاً للموازنة الالكترونية، وتحديد دور دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحقيق أهدافها، وكذلك قراءة وتحليل الدراسات السابقة لبيان أوجه القصور وسلبيات الواقع الحالي في أداء الموازنة العامة للدولة بالاستناد إلي المصادر العلمية والمراجع ذات الصلة. كما تم استخدام المنهج الاستقرائي لقياس الفروق الجوهرية للشمول المالي علي تطبيق الموازنة الالكترونية باستخدام دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالموازنة العامة للدولة، من خلال التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام التحليل الإحصائي T –Test للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين، لتحليل مؤشرات الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز العام للموازنة العامة للدولة المصرية قبل سنوات التطبيق وبعد سنوات التطبيق لاختبار الفروض البحثية.

٧. الدراسات السابقة ذات الصلة

تم تقسيم الدراسات البحثية لخدمة الدراسة الحالية وفق متغيرات الدراسة إلي قسمين علي النحو التالي:-

٧- ١ الدراسات المرتبطة بالشمول المالي

وتناولت دراسة (السن ، ٢٠١٥) دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة تطبيقية لمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية لجميع المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لأكبر عدد من مفردات مجتمع الدراسة لتقييم أثر الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانتهت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعرضت مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية التي تؤكد علي آليات تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي التي وضعتها مجموعة العشرين الدولية،

بهدف تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي والتوّسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية بالدول العربية.

وتناولت (Simatupang. M, et al، 2015) تأثير الشمول المالي علي الخدمات الحكومية من النفقات الحكومية في القطاعات المختلفة في إندونيسيا، حيث تلعب النفقات الحكومية دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وتم إجراء دراسة تطبيقية لتقييم تأثير الشمول المالي علي الإنفاق الحكومي في المؤسسات الاندونيسية لقطاعي التعليم والصحة لزيادة مؤشر التنمية الذي يعكس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وانتهت إلي أن الشمول المالي له آثار إيجابية على الإنفاق الحكومي في قطاع الخدمات الحكومية إلى جانب تأثيره علي مؤشر التنمية في السنوات المقبلة، ويجب على الحكومة ضرورة تحديد الأولويات في زيادة إيرادات الميزانية العامة من أجل زيادة الموارد في إندونيسيا.

وتناولت دراسة (اتحاد بنوك مصر، ٢٠١٦) ظاهرة التعامل النقدي بشكل عام مع النظر في بعض التجارب الدولية الرائدة، من خلال عرض التحليل التفصيلي للإطار القانوني والتشريعي للمعاملات المالية في مصر، موضحة الأحكام القانونية التي يمكن أن تساهم في الحد من التعامل النقدي وتشجيع التعامل غير النقدي لو تم تعديلها أو تطويرها، وتمضي الدراسة التطبيقية في اقتراح برنامج قومي متكامل لتشجيع وتنظيم التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، معتمداً على ثلاثة أركان هي: تسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية وخفض التكاليف المرتبطة بها، وإجراء مجموعة من التغييرات التشريعية الواسعة في مختلف القوانين المنظمة لمعاملات المالية بكافة أشكالها، والدعوة إلى تبني برنامج قومي لقيد الملكيات العقارية والتجارية غير المسجلة. وتنتهي الدراسة باقتراح مشروع قانون جديد يحقق الهدف المنشود من هذه السياسة ويدفع لتنفيذها بشكل تدريجي بما يُحدث أثراً ملموساً ومستداماً في التحول للاقتصاد غير النقدي.

وتناولت دراسة (خليل ، ٢٠١٦) مفهوم الشمول المالي والهدف منه كما تناولت معوقات ومخاطر تطبيق الشمول المالي، وقد استهدفت تعزيز الشمول المالي من خلال تيسير الحصول علي التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة. وانتهت إلي ضرورة تضافر العديد من الجهود علي مستوي

مؤسسات الدولة من خلال تبني إستراتيجية متكاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، وتهيئة البيئة المناسبة لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية .

وتناولت دراسة (Beck . T, 2016) التطورات الحديثة في القياس المالي لتأثير الشمول المالي على تحسين الرفاهية الكلية، حيث إن الشمول المالي له تأثير حاسم على التحول الهيكلي في البلدان النامية لما لديه من مقدرة على تحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وأكدت الدراسة على أن الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته وإنما البيانات المتعلقة بالشمول المالي تهتم بالخدمات المالية المختلفة، وتوصلت إلي أن للأنظمة المالية تأثير على إجمالي النمو وأن للشمول المالي دور كبير في التنمية عن طريق تخصيص الموارد الحكومية النادرة.

وتناولت دراسة (السواح– نصير، ٢٠١٩) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وإن تطبيق التكنولوجيا المالية والمصرفية يعمل علي توفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وكذلك تنويع الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وتم إجراء دراسة تطبيقية لتقييم أثر الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية علي التنمية المستدامة، وانتهت إلي أن استخدام التكنولوجيا المالية يؤدي إلي سرعة تطبيق الشمول المالي مما يساهم في مواصلة البنك المركزي جهوده في تطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة وذلك لتعزيز الشمول المالي بشكل حصيف ومدروس من خلال وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة للوصول إلى نظام مالي شامل، يؤدي إلي زيادة ادخار الأفراد ومن ثم زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر وزيادة الاستثمار برؤوس أموال وطنية مصرية.

وتناولت دراسة (زيدان– الصعيدي، ٢٠١٩) تحليل تطبيق سياسات الشمول المالي علي تنشيط سوق الأوراق المالية في مصر، من خلال دراسة تطبيقية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من الشبكات الرقمية وشبكات القطاع المصرفي المصري في تعزيز نظام الدفع الالكتروني، وتم اختيار عينة من البنوك المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية وإجراء تحليل محتوي للتقارير المالية الخاصة بها. وقد أسفر التحليل علي وجود تأثير للشمول المالي علي تنشيط سوق الأوراق المالية في البورصة المصرية من خلال زيادة مدفوعات البطاقات الائتمانية.

وتناولت دراسة (شاهين، ٢٠١٩) تعزيز الشمول المالي في مصر منذ عام ٢٠١٤ كجزء من رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وللشمول المالي آثاره الايجابية على الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وزيادة فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي. وعلى الرغم من تلك النتائج الايجابية إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعوق تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال دراسة تطبيقية للفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري ووزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) والبنك الدولي وكان لدور السياسات الاقتصادية المالية والنقدية أثار مؤثرة في تعزيز الشمول المالي. وانتهت إلي ضرورة بيان دور السياسات الاقتصادية المصرية للوصول إلى تعزيز الشمول المالي لكافة الفئات والقطاعات، وأنه يجب على الشركات المالية تطوير أدائها والتوسع الجغرافي فيما تقدمه من خدمات مالية متنوعة تتناسب مع احتياجات العملاء لتحقيق شمول مالي لدي جميع القطاعات.

وتناولت دراسة (عباس، ٢٠١٩) تحليل دور القطاع المصرفي المصري في تحقيق الشمول المالي وفقا لتوجهات مصر كدولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، وتدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي. وقد خلصت الدراسة إلي أن: مفهوم الشمول المالي واسع ومتعدد ولا يقتصر فقط علي كونه وسيلة رئيسية للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي ورفع كفاءة الخدمات المالية وبالتالي تحسين أداء القطاع المصرفي، بل أصبح أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي من خلال قدرته علي استيعاب القطاع غير الرسمي وتحسين مستوي المعيشة والحد من الفقر لتحسن أداء القطاع المصرفي نسبيا فيما يتعلق بتحقيق الشمول المالي.

وتناولت دراسة (عبد الله، ٢٠١٩) الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال التعرف علي مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وإبراز العلاقة بينهم، وكذلك بيان وضع الشمول المالي في بعض الدول العربية من خلال دراسة تطبيقية، وبيان أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر. وقد خلصت الدراسة إلي أن الشمول المالي

يلعب دورا هاما في تعزيز الاستقرار المالي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في مصر وتوصي الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في مصر.

تناولت دراسة (هاشم، ٢٠٢٠) طبيعة الشمول المالي حيث بات الشمول المالي علي رأس الأولويات والاهتمامات لمعظم دول العالم لأثره المباشر علي قضايا التنمية ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، وتم الاستفادة بالتقنيات الحديثة في التوسع في الخدمات المالية بمساعدة انتشار الشمول المالي من الأموال الرقمية والمدفوعات الالكترونية من خلال دراسة تطبيقية. وانتهت إلي أن الشمول المالي قد حقق نجاحاً في فترة الدراسة التطبيقية حتى ٢٠١٨ بالنسبة للاقتصاد المصري مما أدي إلي رفع كفاءة المالية العامة وميكنة الإنفاق، ولم تقف الغاية من الشمول المالي في توفير معلومات متكاملة للموازنة العامة للدولة بل تتعدي هذه الوظيفة إلي إدارة الموارد العامة وإمكانية تخصيصها علي الاستخدامات العامة وتحقيق الرقابة المالية.

٧- ٢ الدراسات المرتبطة بأداء الموازنة العامة للدولة بنظام (GFMIS)

تناولت دراسة (جبريل، ٢٠١٤) اثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن، وتهدف إلى تقييم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS) في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية من خلال دراسة تطبيقية، حيث أن هناك أثراً لتطبيق هذا النظام على الإدارة المالية والمحاسبة والموارد البشرية وخدمات العملاء. وانتهت الدراسة إلي ضرورة التوسع في تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وضرورة تطوير شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات لتحسين مستوى الأداء بالسرعة المطلوبة، ليتماشى مع تطور البيئة المحاسبية وليخدم الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة.

وتناولت دراسة (Shannak ،2015) نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) المنفذ في وزارة المالية والحكومة الأردنية، مستعرضة المراحل التي مرت بها بالإضافة إلى العقبات والتحديات التي أخرت تنفيذ نظام GFMIS وأجلت موعد بدء التشغيل، مع دراسة معوقات ما بعد بدء التشغيل التي تواجهها وزارة المالية والمؤسسات الحكومية المعنية، وتحديد كيف أدى تطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية في وزارة المالية إلى تحسين آليات وإجراءات التمويل العام داخل وزارة المالية. وانتهت إلي أن تطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) يعمل على أتمتة جميع معاملات وزارة المالية

مما يجعل جميع الإجراءات أسرع وأكثر شفافية وأكثر مراقبة وترفع من مستوى الأمان في جميع المعاملات المالية بالموازنة العامة.

وتناولت دراسة (العازمي، ٢٠١٦) أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات، نظام موازنة القطاع العام، نظام الأصول الثابتة، نظام المشتريات، نظام المخزون، ونظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دراسة تطبيقية بدولة الكويت، وتمكَّن الباحث من الوصول إلى أن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في الكويت تطبق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وان هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام الإدارات الحكومية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لما له من أهمية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتحسين جودة المعلومات المالية الحكومية.

وتناولت دراسة (AlMurtada ،2016) قياس دور نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) في رفع فاعلية الموازنات الحكومية في جميع مراحلها (إعداد ، اعتماد، التنفيذ ومراقبة التنفيذ) من خلال دراسة تطبيقية علي المؤسسات الحكومية الأردنية. وانتهت إلي أن مشروع تطبيق نظام إدارة معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) الذي يتم تنفيذه من قبل وزارة المالية، بما يساهم في دعم عمليات قاعدة إدارة القرارات المالية الحكومية ويعمل علي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الأردن.

وتناولت دراسة (تولا، ٢٠١٧) تقييم تجربة تطبيق نظام الخزانة الواحد T.S.A من خلال دراسة تطبيقية لجمهورية السودان، حيث إن تطبيق نظام الخزانة الواحد كنظام حديث أحدث تغيراً جذريا في الأداء المالي الحكومي وخاصة في جانب المصروفات الحكومية، واستهدفت إلقاء الضوء علي نظام الخزانة الواحد في الدول النامية وتوضيح أهم العقبات في تطبيق نظام الخزانة الواحد. وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الخزانة الواحد في القطاع الحكومي يكون له دور في إصلاح العيوب البرمجية في وزارة المالية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة إصدار سند قانوني لنظام الخزانة الواحد.

وتناولت دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٧) أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، من خلال دراسة تطبيقية لعرض عجز الموازنة العامة المصرية بسنوات الدراسة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤، لإمكانية تطوير مفهوم

إدارة المالية العامة والمبادئ الرئيسية الحاكمة لها واستخدام مناهج تقييم إدارة المالية العامة في مجالات الإصلاح الواجب إجراؤها علي مراحل تطوير الموازنة العامة للدولة. وانتهت إلي ضرورة تصميم وتبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لأهميته في تحسين إدارة المالية العامة وأثره على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر.

وتناولت دراسة (Fünfkirchen.M.p,et al, 2017) استخدام نظم معلومات الإدارة المالية للرقابة المالية في تطوير استراتيجيات تخصيص الموارد، حيث تعتبر ضوابط الموازنة من الوظائف الأساسية لنظام معلومات الإدارة المالية للتحكم في التنفيذ بالموازنة بما يقابل الاعتمادات المقررة، للوفاء بأهداف الإنفاق العام ويحقق الواقعية والمشاركة والشفافية والمساءلة في نتائج العجز الواقعة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نظام إدارة معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) يكون نظام فعال ومرتبط بأداء أفضل للموازنة مع موائمة العجز المالي بالموازنة. وانتهت الدراسة إلي إلزام مسار جميع المعاملات التي تتم في وزارة المالية مثل التحويلات المالية والإعانات ومدفوعات الرواتب وخدمة الدين لتكون بواسطة نظام مركزي.

وتناولت دراسة (Putra, D. A.,et al ,2018) المعلومات في عصر العولمة التي يجب إتقانها بالحكومة الإلكترونية وبخاصة التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) التي تظهر في بعض الحكومات المحلية، وأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الحكومة الإندونيسية، وتناقش هذه الدراسة الخطوات التكتيكية لتطوير الحكومة الإلكترونية. وانتهت إلي ضرورة تطوير الحكومة إلي الحكومة الإلكترونية من خلال تطبيق نظام معلومات للإدارة الإدارية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما سيؤدي بدوره إلى زيادة الكفاءة والفعالية في أداء الحكومة لتحسين الخدمات العامة.

وتناولت دراسة (الخولي، ٢٠١٩) طبيعة الموازنة العامة ومدى تعبيرها عن أداء وبرامج الحكومة وأهمية توافقها مع الخطة العامة للدولة، لتحقيق أهداف الخطة الرئيسة من زيادة معدل النمو وتخفيض كل من العجز الحكومي وترشيد الإنفاق العام، مع عرض وسائل تحسين صورة الموازنة وأسلوب ربطها بالخطة، من خلال دراسة تطبيقية على الحالة المصرية لخطة الدولة بتحليل أرقام موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنةً بسنوات سابقة عليها، للوقوف على مدى دقة التقديرات في الموازنة مقارنة بالأرقام الفعلية. وانتهت إلي ضرورة التركيز على بعض أرقام

الموازنة مثل زيادة الاستثمارات العامة وتخفيض عجز الموازنة، والسيطرة على الدين العام وفوائده وتحقيق المتطلبات الدستورية بزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، مع تناول واقتراح وسائل لتحسين صورة الموازنة وأسلوب ربطها بالخطة وأهمية الأخذ بمفهوم الشمول المالي على نطاق واسع.

وتناولت دراسة (زيدان– بخيت، ٢٠١٩) دور الموازنة الصفرية في تقييم الأداء وترشيد الإنفاق، ويعتبر أسلوب الموازنة الصفرية ومعرفة مقوماته في المؤسسات العامة وبيان أهمية تطبيقها في تلك المؤسسات في مجالات التخبيط والرقابة وتقييم الأداء المالي وترشيد التكلفة، وتم إجراء الدراسة التطبيقية علي أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية بجامعة نجران بالمملكة العربية السعودية في تخصصات المحاسبة والإدارة، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (٧٥) مفردة، وبلغت بنسبة الاستجابة ٧٥%. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق أسلوب الموازنة الصفرية يرفع من كفاءة التخطيط المالي، وتوفير قدر من المرونة لإعادة توزيع الموارد المالية علي أنواع الإنفاق العام والتحقق من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها. وخلصت إلى ضرورة العمل على تطوير النظام المحاسبي بالموازنة العامة للدولة لضمان استخدام الأساليب المحاسبية لوضع نموذج للموازنة الصفرية قابل للتطبيق.

وتناولت دراسة (مرعي، ٢٠١٩) بحث تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ودورها في جوده التقارير المالية، من خلال تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بها بهدف تطوير النظام المحاسبي الحكومي، وانتهت إلي تعزيز قواعد الإفصاح والشفافية والمسائلة ودعم قدره الحكومة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وترشيد الإنفاق، بما يعمل على تحسين مخرجات النظام المحاسبي وكذلك تحسين جوده المعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين جوده التقارير المالية، من خلال التوجه نحو تطوير النظام المحاسبي الحكومي في ضوء تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

وتناولت دراسة (أحمد ، ٢٠٢٠) اختبار أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية، واعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في ممثلي وزارة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية وبلغ عددهم ٢٢٢موظفا، وقد بلغت نسبة الاستجابة الصالحة للاستخدام ٩٠% تقريبا، وقد توصلت

إلي أن نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS هو أحد تطبيقات نظم تخطيط موارد المنشأة ERP المخصص للقطاع الحكومي ويتم برمجته وتخصيصه حسب طبيعة وظروف كل بلد على حدة (أي ما يسمى إعادة هندسة العمليات). وانتهت إلي وجود ارتباط معنوي قوي بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS& GPOS، وما له من أثر إيجابي قوي لإبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS علي فعالية الرقابة المالية.

وتناولت دراسة (كمال، ٢٠٢١) تطبيق مداخل الهندسة المالية على النظام الحكومي المصري، حيث إن التطور الحادث في النشاط الحكومي يتطلب إجراءات إضافية وفعاله مبتكره، مما أدى إلي ضرورة البحث نحو لإيجاد أسلوب ملم بكل الاتجاهات الحديثة الداخلة على النظام الحكومي لضمان كفاءة النظام المالي ولإدارة المخاطر الناتجة عن تطبيق الاتجاهات الحديثة للوحدة الحكومي. حيث أوضحت الدراسة مداخل الهندسة المالية التي تحقق ابتكار لنظم المعلومات وقواعد البيانات بما يضمن إدارة مخاطر وأمان في التعاملات المالية الالكترونية، بالإضافة إلي كونها مصدر من مصادر ابتكار أدوات التمويل وتقديم أدوات ومنتجات مالية لتحسين الأداء المالي وزيادة الإيراد، إلي جانب تصميم نظم الكترونية المتمثلة حاليا في تطبيق (نظام المعلومات المالية GFMIS والدفع الالكتروني GPS والتحصيل الالكتروني GPOS) وتوصلت الدراسة إلي بعض التوصيات من أهمها انه يجب الأخذ في الاعتبار مواجه التحديات التي سوف يواجهها القطاع الحكومي نتيجة تنفيذ سياسات وإصلاحات مالية مبتكره وضرورة تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإطار مكمل لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

وتناولت دراسة (محمد، ٢٠٢١) تأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على كل من المسائلة المحاسبية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وتأثيره علي المعلومات المحاسبية الحكومية وتأثيره علي جودة التقارير المالية الحكومية. واعتمدت الدراسة على التطبيق الفعلي لوزارة المالية لعينة مكونة من (٣٨٤) مفردة بالجهاز الحكومي المصري، وخَلُصَت إلى أن هناك علاقة ايجابية بين المعلومات المحاسبية الحكومية وبين جودة التقارير المالية الحكومية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) مما يساهم في منفعة المعلومات المحاسبية الحكومية ، وأثبتت الدراسة في جانبها التطبيقي ضرورة تطبيق

حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإطار مكمل لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

تقييم الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية

توصلت الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي إلي أهمية الشمول المالي في إحداث التحول التقني في الأنظمة المالية، كما ركزت الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة علي أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على أداء الموازنة العامة للدولة. ولم تتناول الدراسات السابقة دعائم التحول الكامل للموازنة الالكترونية في إدارة الموازنة العامة للدولة المصرية وتحاول الدراسة الحالية تغطية هذه الفجوة البحثية من خلال الربط بين الشمول المالي كأحد السياسات المالية المتبعة في مصر لقياس الفروق الجوهرية والآثار المالية لتطبيق الشمول المالي علي أداء الموازنة العامة للدولة في إطار تطبيق فعاليات الموازنة الالكترونية باستخدام دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

٨. خطة البحث

تحقيقا للأهداف ولاختبار الفروض البحثية تم تنظيم خطة البحث في المحاور التالية :-

٨-١ طبيعة الشمول المالي

يشكل الشمول المالي رقمنة جميع المعاملات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية والتي تخضع للرقابة وإشراف الدولة من جانب وزارة المالية والبنك المركزي، لبحث كيفية ضم الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي لزيادة الإيرادات السيادية بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة الدولة. والشمول المالي من أهم أدوات ضبط السياسة المالية والنقدية في الدولة، لكونه يفصح عن حجم واتجاهات النشاط الاقتصادي، مما يوصل إلى نتائج حقيقية عن أداء الاقتصاد القومي، وبالتالي تتمكن الدولة من عملية ربط الموازنة العامة بالخطة الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية المواتية وتحصيل الضرائب المستحقة لتحقيق الأهداف المخططة. (الخولي ، ٢٠١٩، ص ١٧٤)

٨-١-١ مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي (Financial Inclusion) هو: " مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات

المالية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم". (اتحاد الصناعات المصرية – إتحاد بنوك مصر، ٢٠١٦، ص١٢) ومصطلح الشمول المالي يُعرَّف على أنه: استخدام الخدمات المالية الرسمية لقياس التقدم الاقتصادي بشكل حاسم. (Rehman. R. u, et. al, 2017) كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) وتناول البنك الدولي الشمول المالي علي أنه: " يعني أن يكون كل فرد أو مؤسسة لهم قدرة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكافئ احتياجاتهم وقدراتهم المادية ". (World Bank Group, 2014)

وهذه التعريفات للشمول المالي تركز علي استخدام كافة الخدمات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع من خلال القنوات الشرعية وبأقل تكلفة وبالجودة المناسبة، وذلك لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع وبصفة خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، والعمل علي رفع مستواهم الاقتصادي ودمجهم في المنظومة الاقتصادية الرسمية، دون النظر إلي البعد الأسمى وهو الأثر المؤسسي للشمول المالي علي المستوي العام، لذلك يري الباحث أن تطبيق الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق الوفرة المالية والتنمية الاقتصادية المستدامة للدولة. وغالباً ما تتم مناقشة الشمول المالي من حيث توسيع نطاق الوصول إليه من خلال الخدمات المالية، ويمكن توسيع نطاق الشمول المالي بشكل كبير إلا أن ذلك يختلف فيما بين البلدان المتقدمة والنامية. (Patwardhan. A, et. al ,2018)

أصبح الشمول المالي جزءاً مهماً من أجندة التنمية التي تهدف إلى تحسين الرفاهية الفردية والكلية، وهذا مهم لصياغة أولويات تخصيص الموارد الحكومية النادرة. (Beck . T, 2016) تبنت مجموعة العشرين (G20) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي" البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية". كما قام صندوق النقد

العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) وبمشاركة البنك الدولي أُطلقت المبادرة في ١٤سبتمبر ٢٠١٧ بمناسبة منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، ٢٠٢٠)

٨-١-٢ أهمية الشمول المالي

اكتسب الشمول المالي اهتماماً متزايداً بين صانعي السياسات المالية في جميع أنحاء العالم ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتباطه بمجموعة واسعة من الخدمات المالية واستخدامها. (Chen. Z, & Jin. M, 2017) وأيضاً من الفوائد التي تنعكس بالإيجاب علي الاقتصاد القومي عمل قاعدة بيانات قومية والحصول علي كافة البيانات المتعلقة بالأفراد وحساباتهم من خلال الرقم القومي مما يسهل من عمليات الحصر وقياس الموارد الموجودة لمن ينتمون إلي الدولة مما يسهل من عمليات الرقابة والمتابعة ومنها القضاء علي الفساد، مما يساعد علي رفع التصنيف الائتماني للدولة. (باغة، ٢٠١٨) لذلك تتمثل أهمية الشمول المالي في مساهمته في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، بالإضافة إلى تشجيع الابتكار ودعم القطاع الحكومي من خلال دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها السيادية ومن ثم بتقليل عجز الموازنة.

٨-١-٣ الركائز الأساسية للشمول المالي

يعبر مؤشر الشمول المالي عن مستوى توافر الخدمات المصرفية واستخدام الخدمات المصرفية خدمات واختراق البنوك. (Sarma, et. al, 2010) وقام البنك المركزي المصري بوضع إستراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في مصر وترتكز هذه الإستراتيجية علي عدة ركائز أساسية تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة، إنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي علي جانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الفجوات، تحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والنظام المالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات

ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، ونشر الخدمات المالية الرقمية. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧، ص ٢٩) ويتم عرض ركائز الشمول المالي في الشكل التالي :

شكل رقم (١)

يعرض الركائز الأساسية للشمول المالي

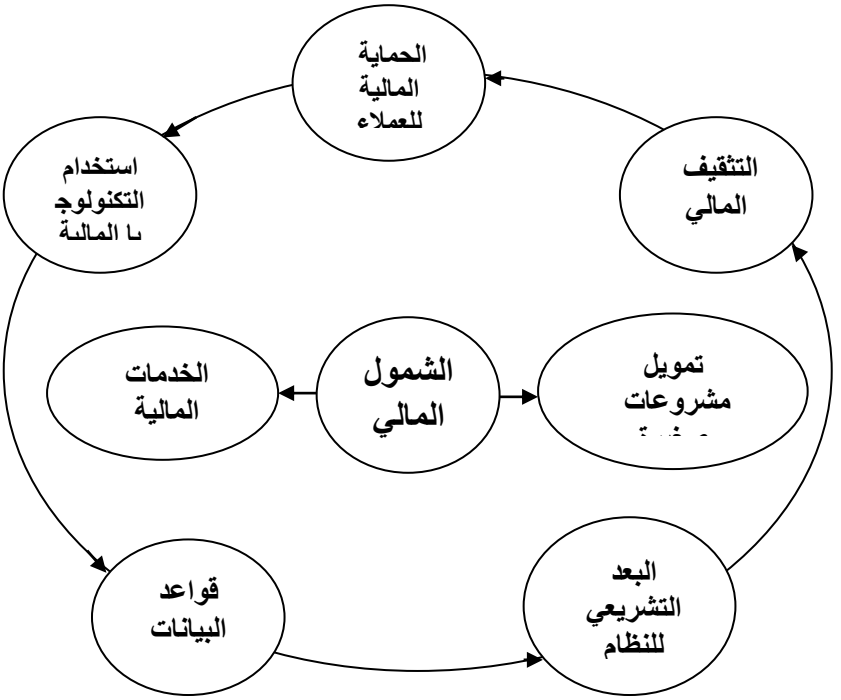

أ- **الخدمات المالية والرقمية** : حدد البنك الدولي الخدمات المالية الأساسية التي ينبغي أن يحصل عليها الأفراد في المجتمع و تتمثل في أربعة أنواع رئيسية هي : (المعاملات المصرفية، الادخار، الائتمان، التأمين)، أخذاً في الاعتبار وضع إطار عمل يتضمن حوكمة نظم المعلومات ووضع إجراءات رقابية ووضع قواعد لمختلف المنتجات المصرفية الإلكترونية. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٤، ص ٩٧) وقد صدر القرار الرئاسي رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات الذي يُخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع ولتنظيم عمل الكيانات القائمة والرقابة

عليها ولتعزيز تطبيق الشمول المالي في مصر أصدر المجلس: (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧، ص ٣١)

- إلزام جميع الجهات الحكومية بعدم سداد أي مستحقات بصورة نقدية أو عن طريق شيكات.
- تكليف كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات عامة توفير وسائل للدفع غير النقدي.

ب- تمويل المشروعات الصغيرة: ويعتبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية الوصول إليها وتقديمها للشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث إن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي بالدولة يبدأ من دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمثل أولوية للدولة المصرية في المرحلة الراهنة إيمانا منها بالدور الذي تلعبه هذه المشروعات في النهوض بالصناعة المصرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل عام ، وركيزة أساسية وأداة لتعزيز الشمول المالي.

ج- الحماية المالية للعملاء : وتتمثل حماية العملاء في التعاملات المالية في ما يتم تطبيقه من إجراءات وقواعد تكفل لهم الحصول علي مختلف الخدمات المالية، في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصولهم علي حقوقهم ومساءلة من يتجاوز في تنفيذ هذه القواعد والإجراءات، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي والكفاءة والنمو على المدى الطويل. وذلك من خلال وضع أسس للحماية المالية للمستهلك هي: العدالة في المعاملة – الإفصاح والشافية – التوعية والتثقيف المالي –حماية العملاء ضد الاحتيال المالي – حماية الخصوصية وسرية المعلومات – معالجة شكاوى العملاء. (خليل، ٢٠١٩ ، ص ٢١١- ٢١٢)

د- استخدام التكنولوجيا المالية : قام المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بوضع تعريفات للتكنولوجيا المالية على أنها "استخدام التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة في الخدمات المالية"، بينما عرف مجلس الاستقرار المالي (FSB) التكنولوجيا المالية على أنها "الابتكارات المالية استخدام التكنولوجيا، والتي يمكنها استحداث نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية". وصار مصطلح التكنولوجيا المالية متداول بين الجميع تعبيرا عن خدمات مالية من نوع جديد تجمع بين تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية التقليدية مثل

المدفوعات والتحويلات وإدارة الأصول. (Lee, T., & Kim, H. W. ,2015) وقد قام مجلس الاستقرار المالي مؤخراً بتصنيف تطبيقات التكنولوجيا المالية ضمن خمسة مجالات واسعة وهي : المدفوعات المقاصة والتسويات – الودائع والإقراض وزيادة رأس المال– التأمين – إدارة الاستثمارات – دعم السوق. (مجلس الاستقرار المالي، ٢٠١٧)

هـ– قواعد البيانات: قام البنك المركزي المصري بإنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر ٢٠١٦، والتي تقوم بتجميع البيانات في قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي علي جانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات لتحديد إستراتيجية فعالة لتحقيق الشمول المالي. وتم وضع إجراءات للرقابة والمتابعة من خلال تطبيق آليات لقياس مستوي الشمول المالي بإعداد تقرير أولي عن الشمول المالي في عام ٢٠١٧. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧) وقد تم تطوير المنظومات الإلكترونية لوزارة المالية والجهات الإدارية ذات الصلة، من خلال بنية تحتية عالية التقنية من خوادم وأجهزة ومستلزمات، وشبكة إلكترونية مؤمنة طبقًا للمعايير القومية والعالمية كوسائل تكنولوجية حديثة لتوفير قاعدة بيانات مالية الكترونية دقيقة.

و– البعد التشريعي للنظام المالي : مما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال إذا ما كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة، فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها. (Quintyn.M , & Taylor. M. W., 2003) ولتعزيز تطبيق الشمول المالي في مصر فقد قام البنك المركزي المصري بعدة مبادرات تشمل تنظيم البعد التنظيمي والرقابي والبعد التشريعي والذي يشمل التشريعات المنظمة والإطار الإلزامي للتعامل في الخدمات المالية، وإصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة. ويهدف مشروع قانون المالية الموحد إلى دمج قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية فى قانون موحد يعكس فلسفة الأداء المالي في النظام الاقتصادي بمراعاة نظم الميكنة الحديثة، مع صياغة تعاريف واضحة ومحددة للتبسيط والتسهيل، وتطبيق موازنة البرامج والأداء مع موازنة الأبواب والبنود. لتحقيق مبادئ ثلاثة هي: الشفافية والإفصاح والمساءلة. (مشروع قانون المالية الموحد، ٢٠٢١)

ز- **التثقيف المالي:** التثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) هو: العملية التي يتم من خلالها تحسين ادارك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها. ويجب أن يقوم الإعلام بدوره في تثقيف الجمهور ماليا ولا يتم ذلك إلا عن طريق تنظيم حملات توعية مستمرة على جميع الوسائل الإعلانية. (السن، ٢٠١٥) ولقد أظهرت العديد من الدراسات والتقارير أن لتثقيف وتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية دورا إيجابيا في زيادة مستويات الشمول المالي.(الشاعر، ٢٠٢١، ص٢٠) وعلي ذلك نجد أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي وأصبح معترف به عالميا، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.

٨-٢ الموازنة الالكترونية كمدخل لتطوير أداء الموازنة العامة للدولة

تتنوع أساليب نظم الموازنة العامة لدوله ما بين موازنة البنود و هي من أقدم النظم في إعداد الموازنة العامة للدولة، و يمكن من خلالها تحديد تفاصيل بنود المصروفات ومصادر الإيرادات إلا انه يعاب عليها عدم وجود ربط بينهما إلا في حدود التوازن الإجمالي لعدم حدوث عجز في الموازنة والذي غالبا ما يحدث لعدم قدرة هذا النظام على الربط بين عناصر الإيرادات والمصروفات. ولتطوير أداء الموازنة العامة للدولة لابد من الانتقال إلي موازنة البرامج والأداء لتحقيق المسائلة المحاسبية وتحسين الأداء الحكومي. (Surianti, M. ,& Dalimunthe, A. R, 2015) فموازنة البرامج والأداء تعتمد على الوظائف والبرامج والأنشطة التي تقدمها الوحدة الإدارية، لتحقيق الأهداف العامة وذلك من خلال تحديد عناصر تكاليف كل نشاط أو برنامج وما يتطلبه من مصادر التمويل المختلفة وإنشاء ما يسمى بمراكز المسؤولية، ويمر تطبيقها ببعض الصعوبات لعدم قدرة بعض الأنظمة الإدارية على صياغة أهدافها وتحويلها إلى مراكز أنشطة وبرامج تنفيذية.

وكذلك موازنة التخطيط والبرامج والتي تعتمد على أسلوب التكلفة والعائد في قرارات الإنفاق الحكومي، وهي تبحث في مصادر التمويل ليتم تخصيصها على البرامج والأنشطة المختلفة التي تشملها كل وحدة إدارية، ويصعب تطبيقها لعدم القدرة علي إحداث توازن بين إيرادات ونفقات بعض القطاعات الحكومية فهناك قطاعات طبيعتها تحقق فائض وأخري تحقق

عجز. حيث يمكن للسياسة المالية للحكومة من خلال زيادة النفقات الشرائية أن تزيد التنمية والاستفادة من التنمية من خلال الوصول إلى نتائج التنمية في الحصول على الدخل. (BPS, 2015) بالإضافة إلي الموازنة الصفرية وهي الموازنة التي تعتمد على الأهداف الفرعية لبنود المصروفات المتوقعة، مع تحديد التغيرات المتوقعة في عوامل الإنتاج والخدمات المتبادلة بين القطاعات الحكومية المختلفة، فهي تقوم بالوظيفة التخطيطية مع المتابعة والتقييم المستمر أثناء التنفيذ لاتخاذ القرار المبكر سواء بالتحول أو الاستمرار في التنفيذ بما يحقق الرقابة المبكرة في ما يسمى بالوحدة القرارية، ويصعب تطبيقها حيث إن القرارات تكون مركزية وليست داخل كل وحدة إدارية. وأخيراً موازنة الأساس المتوازن وهي الموازنة القائمة على الموارد المادية اللازمة لتغطية المصروفات العامة المخططة خلال فتره قادمة حتى يتم تنفيذ هذه الأهداف المخططة بشكل متوازن بعد تحديد مصادر الموارد وأنواع المصروفات، ويصعب عملياً الضبط والتوازن ما بين المصروفات والإيرادات لكل نشاط أو كل برنامج داخل كل واحده إدارية. لذلك كان التحول نحو الموازنة الالكترونية من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بكافة الوحدات الحسابية بالجهات الحكومية، وربطها بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني «GPS»، وحساب الخزانة الموحد «TSA»، ويتم عرض تعريف الموازنة العامة للدولة ودعائم النظم الالكترونية بالموازنة الالكترونية على النحو التالي:-

٨-٢-١ تعريف الموازنة العامة للدولة

يقصد بالموازنة العامة للدولة: هي خطة مالية تتضمن الاعتمادات المالية اللازمة لقيام الدولة بوظائفها، وتنفيذها لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها.(محرزي، ٢٠١٦، ص ١٥٧) الموازنة العامة للدولة: تمثل التعبير المالي عن خطة الدولة في الشق الخاص بالقطاع الحكومي والموازنة تعد سنوياً. (الخولي ، ٢٠١٩، ص ١٦٨) والموازنة العامة للدولة هي أيضاً: التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع. (دراز، ٢٠٠٣) وكذلك الموازنة العامة للدولة هي: بمثابة تصريح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية، بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، كما أن الموازنة العامة ظهرت لدعم البرلمان في أداء دور المراقب المالي على السلطة التنفيذية (مسعود، ٢٠٠٤). الموازنة العامة للدولة هي: البرنامج المالي عن سنة مالية مقبلة لتحقيق

أهداف محددة للحكومة في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الإستراتيجية للدولة. (مشروع قانون المالية الموحد، ٢٠٢١) والموازنة الحكومية هي: تعد موازنات التخطيط والرقابة في ضوء المحاسبة الحكومية منذ إعداد الدولة تقديرات الميزانية المطلوبة للاستخدامات ثم التقدير والقياس اللازم للوفاء بهذه الاستخدامات وموارد التغطية اللازمة لها. (pp AlMurtada، 2016،246)

وجميع التعريفات تناولت الموازنة العامة للدولة من جانب دورها الوظيفي والأهداف العامة التي تقوم بها، بينما تتناولها الدراسة الحالية من منظور تكنولوجي حديث يؤكد علي الجوانب الرقابية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في حماية المال العام وحسن استغلال الموارد العامة المتاحة لتوجيه النفقات العامة في المقررات المحددة لها.

٨-٢-٢ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

هو: عبارة عن برنامج لتطبيق مجموعة من العمليات لإدارة المالية العامة بشكل الكتروني متقدم يساعد في تحقيق الانضباط المالي، وحسن استخدام موارد الدولة وإدارتها بكفاءة وفاعلية. وهو ترجمة لمصطلح Government Financial Management Information System واختصاره (GFMIS)، ويقوم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بإدارة بنود الموازنة العامة للدولة من خلال ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونيًا، من خلال حصر وتسجيل وحوسبة كل العمليات المالية الحكومية بدءًا من إعداد الموازنة وانتهاءً بتنفيذها. حيث أنه نظام يعتمد على التخطيط للموارد الحكومية بأسلوب الكتروني متكامل من خلال عمل برنامج الموازنة العامة للدولة، والذي يعتمد على قاعدة بيانات مركزيه موحدة لكافه أجهزة الدولة باستخدام أنظمة فرعية تقوم بإدارة جميع العمليات التي تتم داخل النظام الحكومي من تحصيل الإيرادات وتخصيصها. وقد تم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من أغسطس ٢٠١٧ علي أن يتم الانتهاء من تطبيقه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS). وقد أكدت دراسة (Zakaria, et al, 2017) التي تم إعدادها علي دولة ماليزيا أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية الحكومية هذا يساهم في زيادة كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة. وفي نفس السياق أقرت دراسة (Kofahe et al., 2019) أن استخدام

تكنولوجيا المعلومات المالية الحكومية أيضاً يساهم في تطوير أداء الموازنة العامة للدولة وبخاصة في قطاع الموارد البشرية والعاملين في دولة الأردن.

٨-٢-٣ دعائم نظام (GFMIS) بالموازنة الالكترونية

تعبر الموازنة الإلكترونية عن التحول الإلكتروني في إدارة بنود الموازنة العامة للدولة بوسائل التكنولوجيا الحديثة، من خلال ميكنة إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة باستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، من حيث تحديد الإيرادات العامة وتحديد النفقات العامة بشكل يعمل علي توفير بيانات لحظية عن أداء الموازنة، لضمان الرقابة المباشرة علي الإجراءات التنفيذية للنظام المالي الحكومي. ومن أهم النظم المميكنة الحديثة التي يتطلبها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) للتحول إلي الموازنة الالكترونية: منظومة التحصيل الإلكتروني GPOS وحساب الخزانة الموحد TSA والحساب الختامي الإلكتروني.

أ- منظومة التحصيل الإلكتروني «GPOS » بالنسبة للإيرادات العامة:

تختص منظومة التحصيل الإلكتروني «GPOS » بحساب الإيرادات العامة بعد ميكنة متحصلات المصالح الإيرادية، حيث صدر منشور عام بوزارة المالية رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ بإيقاف التعامل بالشيكات الورقية في الجهات الحكومية، تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ بالالتزام بإصدار أوامر الكترونية لكافة مستحقات الحكومية، بالتوازي مع العمل في تطبيق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية بالجهاز الحكومي، لتصبح جميع الإيرادات العامة مسجلة الكترونياً داخل الموازنة العامة للدولة ومعلومة لدي الجهات المعنية من وقت استحقاقها وتحصيلها مما يساعد في تحديد حجم إيرادات الخزانة العامة الكترونياً.

حيث يقوم مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي بوزارة المالية بإتاحة بيانات المتحصلات الحكومية على قنوات التحصيل المختلفة للبنوك المشتركة في منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني سواء من خلال شركات القطاع الخاص المتخصصة في تقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني أو من خلال شباك البنك أو ماكينات الصرف الآلية أو النقاط البيعية أو من خلال شبكة الانترنت أو أي وسائل إلكترونية أخرى يحددها البنك المشترك في المنظومة. (قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة ٢٠١٠)

ب- حساب الخزانة الموحد «TSA» بالنسبة للنفقات العامة:

تقوم وزاره الخزانة الأمريكية في تجميع كل الأموال في حساب واحد «TGA» ويعتبر بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك الحكومي لكل الوحدات الفيدرالية، تودع في حساب «TGA» كل الضرائب الفيدرالية والودائع والإيرادات الأخرى وكذلك عمليات الشيكات والدفعات الالكترونية المنفذة عبر هذا الحساب. (تولا، ٢٠١٧ ، ص:٧٩)

وفي مصر يركز حساب الخزانة الموحد «TSA» علي النفقات العامة وقد صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء حساب خزانة موحد يشمل الحسابات المفتوحة بالبنك المركزي المصري، حيث تم إنشاء حساب موحد تسجل به كافة المدفوعات الحكومية وأيضاً كافة الإيرادات التي تحصل عليها الوحدة الحكومية، وصدر قرار وزير المالية رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الوحدة الحسابية المركزية الخزانة الموحد وتتلقى أوامر الدفع من الوحدات الحسابية. حيث ساعد تطبيق حساب الخزانة الموحد TSA نظام الدفع الالكتروني GPS علي تحقيق وفورات كبيرة في المصروفات نتيجة توحيد الأرصدة النقدية في حساب واحد مركزي. (Dener. C, 2014, pp.37)

ويركز الحساب علي المدفوعات النقدية للنفقات العامة وذلك لتفعيل دور الإدارة الرشيدة علي المال العام التي تستهدف رفع كفاءة الرقابة على الصرف وعدم تجاوز الاعتمادات المالية لضمان ترشيد الإنفاق العام. وترشيد الإنفاق يعني الاختيار الأمثل للنفقة العامة، ويحدد بدقة وفق منهج موضوعي ويهدف إلى بيان قدرة الوسائل الفنية على تحديد قيمة العائد في المجالات العامة. (شباط، ٢٠٠٩) بما يساهم في تطبيق قواعد المسائلة والنزاهة والشفافية والحد من أساليب التلاعب المالي ومحاولات إهدار المال العام بهدف إحكام الرقابة على عمليات الصرف الحكومي. وفي إطار هذا النهج صدر قرار رئيس الجمهورية المصري رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، ٢٠١٧، وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ بتفعيل صرف المستحقات المالية الكترونياً، وصدر قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٢٦٠٦ لسنة ٢٠٢١ بترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية في ظل استمرار الظروف المالية للدولة.

جـ- الحساب الختامي بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة

الحساب الختامي: تقرير عن التنفيذ الفعلي لموازنات الجهات الإدارية الداخلة في الموازنة العامة للدولة والملحقة بها في نهاية السنة المالية . (مشروع قانون المالية الموحد، ٢٠٢١) وفي ظل استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يتم إعداد الحساب الختامي بشكل الكتروني بعد إنهاء جميع الجهات الحكومية لعملياتها المالية في نهاية السنة. كما أن ميكنة الحسابات الحكومية يساعد في السيطرة علي عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الرقابة علي الإنفاق الحكومي. (يونس، ٢٠١٢)

والحساب الختامي يتضمن بيان بالإيرادات والنفقات العامة الفعلية عن السنة المالية المنتهية، ويتعين إعداده في أقل فترة ممكنة من نهاية السنة المالية تحقيقاً للفائدة المرجوة منه، سواء من ناحية الاستعانة به كأداة للرقابة الفعالة على أجهزة السلطة التنفيذية، للتأكد من التزامها بتنفيذ ما اعتمدته السلطة التشريعية أو من ناحية الاستفادة بما يتضمنه من أرقام فعلية عن النشاط المالي للدولة. (فوزي، آخرون، ١٩٧٧)

٩- اختبار فروض البحث وإجراء الدراسة التطبيقية

تم إجراء الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فروض البحث من خلال جمع بيانات فعلية لسلسلة زمنية من موازنات (٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢٢) وقد تم تقسيم هذه الفترة إلي جزأين الأولي: الفترة قبل البدء في تطبيق الشمول المالي بموازنات (٢٠١٣ حتى ٢٠١٧) وتمثل بيانات الإيرادات العامة والمصروفات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة، والثانية الفترة بعد البدء في تطبيق الشمول المالي (١٠١٨ حتى ٢٠٢٢) وتمثل بيانات الإيرادات العامة والمصروفات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة. وتم إجراء هذه الدراسة على النحو التالي:-

٩-١ متغيرات الدراسة

تم تصميم متغيرات الدراسة كما بالشكل التالي:

شكل رقم (٢)

الإطار العام لمتغيرات الدراسة

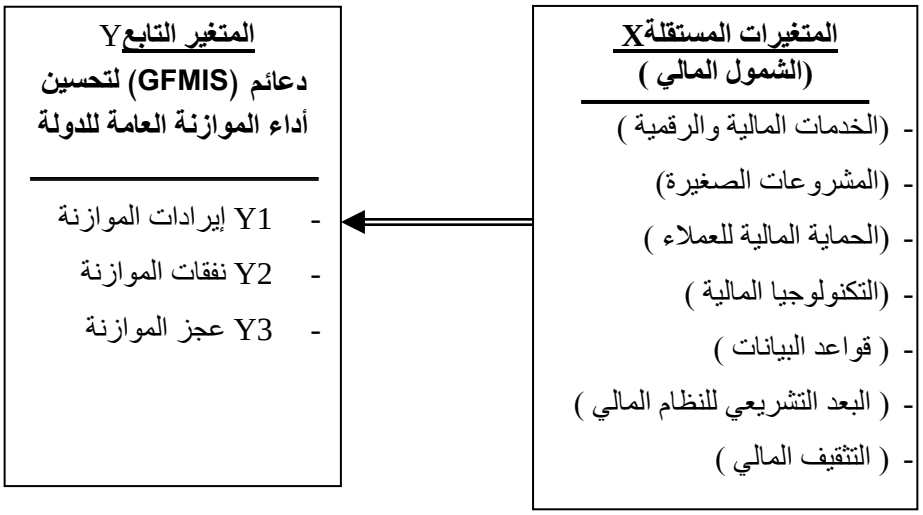

قام الباحث بإعداد وجمع البيانات من واقع البيان المالي السنوي للموازنة العامة للدولة المصرية والمعدلات المنسوبة للناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (١)

البيان المالي السنوي للموازنة العامة للدولة والمعدلات المنسوبة للناتج المحلي الإجمالي القيم بالمليون جنيه مصري

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022 موازنة
الإيرادات	350	456	465	491	659	821	942	975	1117	1365
معدل الإيراد للناتج المحلي	%20	%22	%19.1	%18	%19	%18.5	%17.7	%16.8	%17.5	%19.2
المصروفات	588	701	733	817	1032	1244	1369	1434	1614	1837
معدل م للناتج المحلي	%33.6	%35.1	%30.2	%30.2	%29.7	%28	%25.7	%24.7	%25.2	%25.9
العجز	239	255	279	339	379	432	430	462	506	475
معدل العجز للناتج المحلي	%13.7	%12.8	%11.5	%12.5	%10.9	%9.7	%8.1	%8	%7.7	%6.7

٩-٢ التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة

قام الباحث باختبار مدي صحة فروض الدراسة من واقع نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) المستخدم علي النحو التالي :-

٩-٢-١اختبارات الفرض الأول: لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لزيادة الإيرادات العامة للدولة في مصر.

تم تحليل البيانات الوصفية باستخدام التحليل الوصفي لأحد مقاييس النزعة المركزية المتوسط الحسابي وكذلك أحد مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري كما بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) **بيانات التحليل الوصفي**

Std. Error Mean	Std. Deviation	N	Mean		
.67823	1.51658	5	19.6000	Y1_Be	Pair 1
.50990	1.14018	5	18.4000	Y1_At	

يشير التحليل الوصفي إلي أن المتوسط الحسابي قبل سنوات تطبيق الشمول المالي ١٩.٦٠٠٠ وبعد سنوات تطبيق الشمول المالي١٨.٤٠٠٠، مما يوضح انخفاض المتوسط للسنوات بعد سنوات تطبيق الشمول المالي و يدل على وجود زيادة في الإيرادات العامة للدولة خلال سنوات التطبيق. كما أن الانحراف المعياري قبل سنوات تطبيق الشمول المالي١.٥١٦٥٨ وبعد سنوات تطبيق الشمول المالي ١.١٤٠١٨ ، مما يوضح انخفاض الانحراف المعياري بعد سنوات تطبيق الشمول المالي عن السنوات السابقة للتطبيق ويدلل انخفاض معدل التشتت بعد التطبيق أن نتائج الإيرادات العامة لتلك السنوات تعطي نتائج أفضل من السنوات السابقة علي تطبيق الشمول المالي.

كما تم اختبار مدي صحة الفرض الأول باستخدام التحليل الإحصائي T –Test للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين Paired Samples Test بدرجة ثقة ٩٥ % كما بالجدول رقم (٣).

جدول (٣) T –Test للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين

Sig. (2-tailed)	df	t	Paired Differences				
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean
			Upper	Lower			
.235	4	1.395	3.58839	-1.18839-	.86023	1.92354	1.20000
Y1_Be - Y1_At						Pair 1	

يشير التحليل الإحصائي Test– T إلي أن قيمة T المحسوبة ١.٣٩٥ بمستوى معنوية ٢٣٥. مما يدل على عدم وجود فروق معنوية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة للإيرادات العامة للدولة. ويثبت ذلك صحة الفرض الأول والذي يتم تفسيره علي انه لم يتم اكتمال التطبيق الالكتروني بالنسبة لعناصر إيرادات الموازنة العامة للدولة، أو أن هناك عناصر أخري تشتمل على أوعيه إيراديه لم يشملها الشمول المالي بعد، ويرجع ذلك إلي عدم اكتمال الإيرادات الالكترونية التي يتم تطبيقها مثل منظومة الفاتورة الالكترونية التي بدأت بشكل مبدئي على بعض القطاعات دون الأخرى وما زالت تتطلب مزيد من الوقت لاكتمال التطبيق على المستوى العام بشكل متكامل.

٩-٢-٢اختبارات الفرض الثاني: لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لترشيد النفقات العامة للدولة في مصر.

تم تحليل البيانات الوصفية باستخدام التحليل الوصفي لأحد مقاييس النزعة المركزية المتوسط الحسابي وكذلك أحد مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري كما بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) **بيانات التحليل الوصفي**

Std. Error Mean	Std. Deviation	N	Mean		
1.08747	2.43167	5	31.7600	Y2_Be	Pair 1
.56480	1.26293	5	25.9000	Y2_At	

يشير التحليل الوصفي إلي أن المتوسط الحسابي قبل سنوات تطبيق الشمول المالي ٣١.٧٦٠٠ وبعد سنوات تطبيق الشمول المالي٢٥.٩٠٠٠، مما يوضح انخفاض المتوسط للسنوات بعد سنوات تطبيق الشمول المالي ويدل على وجود ترشيد في النفقات العامة للدولة خلال سنوات التطبيق. كما أن الانحراف المعياري قبل سنوات تطبيق الشمول المالي ٢.٤٣١٦٧ وبعد سنوات تطبيق الشمول المالي ١.٢٦٢٩٣، مما يوضح انخفاض الانحراف المعياري بعد سنوات تطبيق الشمول المالي عن السنوات السابقة للتطبيق ويدلل انخفاض معدل التشتت بعد التطبيق أن هناك ترشيد في النفقات العامة للدولة لتلك السنوات عن السنوات السابقة لتطبيق الشمول المالي.

كما تم اختبار مدي صحة الفرض الثاني باستخدام التحليل الإحصائي Test– T للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين Paired Samples Test بدرجة ثقة ٩٥ % كما بالجدول رقم (٥).

جدول (٥)T –Test للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين

Sig. (2-tailed)	df	t	Paired Differences				
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean
			Upper	Lower			
.003	4	6.227	8.47281	3.24719	.94106	2.10428	5.86000
Y2_Be - Y2_At						Pair 1	

يشير التحليل الإحصائي T –Test إلي أن قيمة T المحسوبة ٦.٢٢٧ بمستوى معنوية ٠٠٣. مما يدل على وجود فروق معنوية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لترشيد النفقات العامة للدولة. ويثبت ذلك عدم صحة الفرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل وهو يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لترشيد النفقات العامة للدولة في مصر.

٩-٢-٣ اختبارات الفرض الثالث : لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.

تم تحليل البيانات الوصفية باستخدام التحليل الوصفي لأحد مقاييس النزعة المركزية المتوسط الحسابي وكذلك أحد مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري كما بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) **بيانات التحليل الوصفي**

Std. Error Mean	Std. Deviation	N	Mean		
.49234	1.10091	5	12.2800	Y3_Be	Pair 1
.48332	1.08074	5	8.0400	Y3_At	

يشير التحليل الوصفي إلي أن المتوسط الحسابي قبل سنوات تطبيق الشمول المالي ١٢.٢٨٠٠ وبعد سنوات تطبيق الشمول المالي٨.٠٤٠٠، مما يوضح انخفاض المتوسط للسنوات بعد سنوات تطبيق الشمول المالي ويدل على وجود انخفاض في عجز الموازنة العامة للدولة خلال سنوات التطبيق. كما أن الانحراف المعياري قبل سنوات تطبيق الشمول المالي ٢.٤٣١٦٧ وبعد سنوات تطبيق الشمول المالي ١.٢٦٢٩٣، يوضح انخفاض الانحراف المعياري بعد سنوات تطبيق الشمول المالي عن السنوات السابقة للتطبيق ويدلل انخفاض معدل التشتت بعد التطبيق أن هناك انخفاض في عجز الموازنة العامة لتلك السنوات عن السنوات السابقة لتطبيق الشمول المالي.

كما تم اختبار مدي صحة الفرض الثالث باستخدام التحليل الإحصائي T –Test للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين Paired Samples Test بدرجة ثقة ٩٥ % كما بالجدول رقم (٧).

جدول (٧) T –Test للفرق بين متوسطين مجتمعين غير مستقلين

Sig. (2-tailed)	df	t	Paired Differences				
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean
			Upper	Lower			
.000	4	17.822	4.90054	3.57946	.23791	.53198	4.24000
Y3_Be - Y3_At						Pair 1	

يشير التحليل الإحصائي T–Test إلي أن قيمة T المحسوبة ٦.٢٢٧ بمستوى معنوية ٠٠٣. مما يدل على وجود فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة. ويثبت ذلك عدم صحة الفرض العدم الثالث وقبول الفرص البديل وهو يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة.

٩-٢-٤ اختبارات الفرض الرابع : لا يوجد تأثير جوهري لركائز الشمول المالي التي تعكسها قيم الإيرادات العامة علي تحسين أداء الموازنة العامة للدولة في مصر.

تم تحليل البيانات الوصفية باستخدام التحليل الوصفي لأحد مقاييس النزعة المركزية المتوسط الحسابي وكذلك أحد مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري كما بالجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) **بيانات التحليل الوصفي**

	N	Mean	Std. Deviation
X	10	764.0000	334.35244
Y	10	379.6000	96.73354
Valid N (listwise)	10		

يشير التحليل الوصفي بالجدول السابق إلي أن حجم العينة يتمثل في (١٠) سنوات المحددة للدراسة التطبيقية، وأن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (X) ٧٦٤.٠٠٠٠ وللمتغير التابع (Y) ٣٧٩.٦٠٠٠ ، وأن الانحراف المعياري للمتغير المستقل (X) ٣٣٤.٣٥٢٤٤ وللمتغير التابع (Y) ٩٦.٧٣٣٥٤ ، مما يدل على وجود تشتت في القيم عن متوسطها الحسابي نتيجة التغير الملحوظ في قيم الإيرادات العامة بعد تطبيق ركائز الشمول

المالي وكذلك التغير في قيم عجز الموازنة، مما يدعم ذلك الفكرة البحثية وهي: أن تطبيق ركائز الشمول المالي لزيادة قيم الإيرادات العامة يكون له تأثير علي أداء الموازنة العامة للدولة ومحاولة تقليل عجز الموازنة الدائم في مصر.

وتم اختبار مدي صحة الفرض الرابع من خلال تحليل الانحدار: Regression لبيان قيمة الثابت ومعامل الانحدار ودلالته الإحصائية للمتغير المستقل ركائز الشمول المالي في قيم الإيرادات العامة علي المتغير التابع قيم العجز في أداء الموازنة العامة كما بالجدول رقم (٨).

جدول (٨) نموذج الانحدار طبقا لاختبار T –Test

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-448.771-	182.119		-2.464-	.039
	Y	3.195	.466	.924	6.851	.000

يشير الجدول السابق إلي قياس التأثير من خلال تحليل T –Test والتي تكون معنوية كما بالجدول بمستوى معنوية (000.)، وتوضح نتائج التحليل المعادلة التالية:

$$Y = -448.771 + .924\ X$$

مما يدل على أن هناك تأثير للمتغير المستقل ركائز الشمول المالي علي المتغير التابع أداء الموازنة العامة للدولة. وعليه يتم رفض الفرض الرابع العدم وقبول الفرض البديل وهو: يوجد تأثير جوهري لركائز الشمول المالي التي تعكسها قيم الإيرادات العامة علي تحسين أداء الموازنة العامة للدولة في مصر.

ويخلص الباحث من اختبارات الفروض إلي انه يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة لترشيد النفقات العامة للدولة ولتقليل عجز الموازنة العامة للدولة لتحسين أداء الموازنة العامة للدولة في ظل تطبيق الموازنة الالكترونية حالياً في مصر، حيث إن دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) تتوافق مع نظم الموازنة الالكترونية فيما يخص ترشيد النفقات العامة للدولة وتقليل عجز الموازنة. كما أن هناك زيادة في قيم الإيرادات العامة نتيجة تطبيق ركائز الشمول المالي والتي تؤثر ايجابياً في أداء الموازنة لقيم العجز، بالرغم من أن العجز ما زال قائم ولكن هناك انخفاض في مستوي العجز بالنسبة للسنوات التي بدأ فيها تطبيق ركائز

الشمول المالي بشكل متكامل مما يؤثر بشكل واضح علي الأداء الحكومي بخفض مستوي عجز الموازنة.

وهذا يتطلب المزيد من التحول التكنولوجي وبخاصة في النظم الخاصة بالإيرادات العامة نظراً لعدم اكتمال منظومة الشمول المالي بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة لوجود قطاع كبير من الاقتصاد غير الرسمي يعمل في غياب الجهات الرسمية للدولة، وأن تطبيقات ركائز الشمول المالي وبخاصة فيما يتعلق بنظم الإيرادات العامة بالموازنة الالكترونية، هذا بالإضافة إلى ما تم تطبيقه من نظم ترشيد النفقات العامة الناجحة، بهدف التطوير الكامل في أداء الموازنة العامة للدولة تمهيداً لتلاشي واختفاء العجز القائم بالموازنة العامة للدولة.

١٠- نتائج وتوصيات الدراسة

١٠-١ نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة عن مجموعة النتائج التالية :

١- لا يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لزيادة الإيرادات العامة للدولة في مصر.

٢- يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لترشيد النفقات العامة للدولة في مصر.

٣- يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.

٤- يوجد تأثير جوهري لركائز الشمول المالي التي تعكسها قيم الإيرادات العامة علي تحسين أداء الموازنة العامة للدولة في مصر.

٥- إن استخدام الشمول المالي يرسي دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في نجاح تطبيق الموازنة الالكترونية في مصر.

٦- إن استخدام الشمول المالي يؤكد علي دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحقيق الشفافية ويقلل من الانحرافات المالية المتوقعة بعناصر الموازنة العامة للدولة.

٧- إن استخدام الشمول المالي يرسخ دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تفعيل الدور الرقابي للموازنة وتحسين وتطوير أداء الموازنة العامة للدولة.

١٠-٢ توصيات الدراسة

وانتهت الدراسة إلي مجموعة التوصيات التالية :

١. تقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية المصرية بإنشاء قاعدة بيانات فيما ما يتعلق بإيرادات ومدفوعات الجهات الحكومية، بالاعتماد علي نظم الدفع الالكتروني والتحصيل الإلكتروني.
٢. استخدام التكنولوجيا المالية والوسائل الالكترونية ضمن منظومة الشمول المالي تحت رقابة وتنفيذ وزارة المالية المصرية بتطبيق آليات التحول إلى الربط الإلكتروني بين المصالح الإيرادية داخل الدولة.
٣. اكتمال بناء البنية التكنولوجية الرقمية للنظام المالي الحكومي بتفعيل دور جهاز تنميه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لسهولة ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
٤. نشر وسائل التثقيف المالي من حملات التوعية والتدريب وتفعيلها في جميع الوحدات الحكومية، وإلكترونيا عن طريق شبكة الانترنت (اونلاين) ووسائل التواصل الالكتروني الأخرى من خلال هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

١١- الدراسات المستقبلية

a. دور الخدمات المالية والرقمية في ميكنة الحسابات المالية الحكومية لإحكام الرقابة المالية الحكومية.
b. استخدام التحول الرقمي في جميع الخدمات الحكومية إلكترونيا في تطبيق الموازنة الالكترونية.
c. أثر المنظومة الضريبية الإلكترونية علي نظم المعلومات الالكترونية بالموازنة العامة للدولة.

المراجع

المراجع العربية

١- أحمد، أحمد العيسوى فؤاد، وآخرين، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير كلية التجارة – جامعة المنصورة، ص ١-٢٢.

٢- اتحاد الصناعات المصرية – إتحاد بنوك مصر، (٢٠١٦)، " مشروع التحول إلي الاقتصاد غير النقدي " طيبة للاستشارات ، فبراير ٢٠١٦ ص ١٢.

٣- السن، عادل عبد العزيز، (٢٠١٥)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

٤- البنك المركزي المصري، (٢٠١٤)، – تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤.

٥- البنك المركزي المصري، (٢٠١٧)، تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٧.

٦- الخولي، محمد فوزي، (٢٠١٩)، نظرة تحليلية في الموازنة المصرية ٢٠١٩/٢٠٢٠ في ظل خطة الدولة، مجلة البحوث العلمية مجلد ٥٦، العدد ٤، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

٧- الشاعر، محمد السيد، (٢٠٢١)، التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات– جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

٨- الشبل، عبد الرحمن محمد حسن، (٢٠١٣)، أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش.

٩- العازمي، أحمد على فالح، (٢٠١٦)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.

١٠- باغة، محمد محمد أحمد ، (٢٠١٨)، " مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي"، مجلة إدارة الأعمال – مصر ، العدد ١٦١.

١١- تولا، ياسر صلاح أحمد محمد، (٢٠١٧)،تقييم تجربة تطبيق نظام الخزانة الواحد T.S.A بالسودان: دراسة تحليلية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية تجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١ العدد الأول.

١٢- جبريل، جبريل فاروق حسين، (٢٠١٤)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء.

١٣- خليل، احمد كامل، (٢٠١٩)،" دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المؤتمر العملي الثالث" التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات"، المجلد الثاني، ابريل ٢٠١٩.

١٤- دراز، حامد، (٢٠٠٣)،المالية العامة، قسم المالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

١٥- رئيس الجمهورية المصري، (٢٠١٧)، القرار رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات.

١٦- زيدان، محمد ابراهيم– الصعيدي، شريف، (٢٠١٩)، دور الشمول المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية علي البنوك المدرجة في البورصة المصرية)، مجلة التجارة والتمويل مجلد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث، جامعة طنطا.

١٧- زيدان، محمد عمر فرج– بخيت، عاطف آدم علي، (٢٠١٩)، دور الموازنة الصفرية في تقييم الأداء وترشيد: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس – جامعة نجران، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال: المجلد ٧ العدد الأول، مركز رقاد للدراسات والأبحاث، السعودية.

١٨- شباط، يوسف، (٢٠٠٩)، مبدأ ترشيد النفقات العامة، الموسوعة العربية ، مجلد ٤٤٩.

١٩- شاهين، إسلام محمد محمد ، (٢٠١٩)، دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع – التحديات)، مجلة التجارة والتمويل مجلد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث، جامعة طنطا.

٢٠- صندوق النقد العربي، (٢٠١٥)، (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي)، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي.

٢١- عبد العزيز، وليد عبد الله ، (٢٠١٧)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي.
٢٢- فوزي، عبدالمنعم، آخرون، (١٩٧٠)، اقتصاديات المالية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
٢٣- قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩.
٢٤- قانون ربط الموازنة العامة المصرية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ الصادر برقم ٧٤ لسنة ٢٠٢١ والمنشور في الجريدة الرسمية، بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠، العدد ٢٥مكرر (ب).
٢٥- كمال، ايرني أكرم، (٢٠٢١)، فعاليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد (٢٢) – العدد الأول، كلية التجارة جامعة بورسعيد.
٢٦- مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي الشمول المالي، ٢٠٢٠.
٢٧- مجلس الاستقرار المالي، (٢٠١٧)، The Financial Stability Board (FSB) .
٢٨- مجلس الوزراء المصري، (٢٠١٧)، القرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ تفعيل صرف المستحقات المالية الكترونياً.
٢٩- مجلس الوزراء المصري، (٢٠١٧)، القرار رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكوميةGFMIS .
٣٠- مجلس الوزراء المصري، (٢٠٢١)،القرار رقم ٢٦٠٦ لسنة ٢٠٢١ بترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة.
٣١- محمد، محمد راضي عطية، (٢٠١٧)، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد٣٩–العدد٢.
٣٢- محمد، مؤمن فرحات السيد، (٢٠٢١)، أثر تطبيق نظام (GFMIS) على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية)، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الأول .

٣٣- محرزي، مي، (٢٠١٦)، الصلة بين مبدأ الشمول ومبدأ الوحدة في الموازنة العامة، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٨) العدد (٣).

٣٤- مرعى، أحمد هريدى محمد سيد، (٢٠١٩)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكوميةGFMIS على جودة التقارير المالية الحكومية ، الفكر المحاسبي – المجلد 23– العدد الأول، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

٣٥- مسعود، دراوس، (٢٠٠٤)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٣٦- هاشم، حمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق الشمول المالي علي ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري، المجلد الحادي عشر– العدد الثاني الجزء الأول.

٣٧- يونس، إيهاب محمد، (٢٠١٢)، نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة للدولة في مصر، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، المجلد –١٣ العدد٢.

المراجع الأجنبية

1- Al-kasswna, R. O, (2012), The of E-Government Role in the Development of Government Accounting Information System - Analytical Theoretical Paper , Research Journal of Finance and Accounting , Vol 3, No 5, PP: 30.
2- Al Murtada, M, B, E., & Hamdan, M, N, M. (2016). The role of government financial management information system in raising the Effectiveness of the government budgeting. International journal of business and social science, 7(6), PP 244 – 261.
3- Beck . T, (2016), Financial Inclusion –measuring progress and progress in measuring, This paper was written for the Fourth IMF Statistical Forum, November 2016.
4- BPS-Statistics Indonesia. 2015. Indeks Pembangunan Manusia, Metode baru. (Metode Baru) Indeks Pembangunan Manusia menurut Provinsi 2013-2015.
5- Chen, Z., & Jin, M. (2017), Financial Inclusion in China : Use of Credit, Subsequent publication:Journal of Family and Economic Issues, 38(4), pp: 528–540.
6- Dener. C, (2014), Trends And Challenges in FMIS Implementation, pp.37.
7- Fünfkirchen. M. p, Hashim. A , & Wescott. C.G, (2017). Using Financial Management Information Systems for Fiscal Control: Applying a Risk-Based Approach for Early Results in the Reform Process. International Public Management Network, FMIS for Fiscal Discipline, Shanghai, China, pp: 1-21.

8- Kofahe, M. K., Hassan, H., & Mohamad, R. (2019), Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Propsed Framework, International Journal of Accounting, Finance and Business, 4 (20),pp. 32-44.
9- Lee, T., & Kim, H. W. (2015). An Exploratory Study on Fintech Industry in Korea: Crowdfunding Case. 2nd International conference on Innovative Engineering Technologies, pp: 58-64.
10- Patwardhan. A, Singleton. K, & Schmitz. K, (2018), Financial Inclusion in the Digital Age, International Finance Corporation World Bank Group, March 2018.
11- Putra. D. A, Jasmi. K. A, Basiron. B, Huda. M, Maseleno. A, Shankar. K, & Aminudin, N. (2018), Tactical Steps for EGovernment Development, nternational Journal of Pure and Applied Mathematics, 119 (15), pp: 2251-2258.
12- Quintyn.M , & Taylor. M. W., (2003) , Regulatory and Supervisory Independence and Financial Stability, CESifo Economic Studies, Volume 49, Issue 2, 2003, PP 259–294.
13- Rehman. R. u, Mangla. I. U, ,& Naseem.M.A, (2017) , Emergence of Financial Inclusion in Developing Economies: A Case Study of China and Pakistan , A Full length working paper submitted for 33rd annual conference of PIDE, Islamabad, Pakistan, Dec. 13 –2017, pp. 801–820.
14- Sarma, & Mandira, (2010), Index of Financial Inclusion. 2010. Discussion Papers in Economics. 10-05.Center for Internaional Trade and Development. School of International Studies. Jawaharlah Nehru University.
15- Shannak, R, O. (2015). Government financial management information system: the case of the government of Jordan. Conference paper, Research Gate.
16- Simatupang. M, Sinaga .B. M, & Harianto.S, (2020) Impact of Financial Inclusion, Government Expenditures in Education and Health Sectors on Human Development in Indonesia, Journal of Economic Development, Environment and People, Volume 9 , Issue 2.
17- Surianti, M. ,& Dalimunthe, A. R. (2015), The Implementation of Performance Based Budgeting In Public Sector (Indonesia Case: A Literature Review), Research Journal of Finance and Accounting, (6) (12), pp. 198-210.
18- Uña. G & Carlos P, (2015), "Integrated Financial Management Information Systems in Latin America: Strategic Aspects and Challenges in Public Financial Management" In Latin America. The Key to Efficiency and Transparency, edited by Carlos Pementa and Mario Pessoa, 281. Inter American Development Bank. Washington DC.
19- World Bank Group, (2014), Global financial development report 2014: Financial inclusion (Vol. 2). World Bank Publications.

20- Zakaria. W. Z, Ilias, N., & Wahab, N. (2017), A Survey on the Impact of Accounting Information System on Tasks Efficiency: Evidence from Malaysian Public Sector Agencies, International Review of Management and Marketing, 7 (1), 183-190.
21- http://dx.doi.org/10.15242/IIE.E0815045
22- https://doi.org/10.1093/cesifo/49.2.259
23- https://doi.org/10.26458/jedep.v9i2.643
24- http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/f5784538-6812-4e06-b4db-699e86a0b2f2/